

الكتاب

14 - كتاب المضاربة .

المضاربة : عقد على الشركة بمال من أحد الشريكين وعمل من الآخر .

ولا تصح المضاربة إلا بالمال الذي بيننا أن الشركة تصح به .

ومن شرطها : أن يكون الربح بينهما مشاعا لا يستحق أحدهما منه دراهم مسماة ولا بد أن

يكون المال مسلما إلى المضارب ولا بد لرب المال فيه .

فإذا صحت المضاربة مطلقة جاز للمضارب أن يشتري ويبيع ويسافر ويبضع ويوكل وليس له أن

يدفع المال مضاربة إلا أن يأذن له رب المال في ذلك .

وإن خص له رب المال التصرف في بلد بعينه أو في سلعة بعينها لم يجز له أن يتجاوز ذلك .

وكذلك إن وقت للمضاربة مدة بعينها جاز وبطل العقد بمضيها .

وليس للمضارب أن يشتري أبا رب المال ولا ابنه ولا من يعتق عليه فإن اشتراهم كان مشتريا

لنفسه دون المضاربة وإن كان في المال ربح فليس له أن يشتري من يعتق عله فإن اشتراهم

ضمن مال المضاربة وإن لم يكن في المال ربح جاز أن يشتريهم فإن زادت قيمتهم عتق نصيبه

منهم ولم يضمن لرب المال شيئا ويسعى المعتق لرب المال في قيمة نصيبه منه وإذا دفع

المضارب المال مضاربة ولم يأذن له رب المال في ذلك لم يضمن بالدفع ولا بتصرف المضارب

الثاني حتى يربح فإذا ربح ضمن المضارب الأول المال .

وإذا دفع إليه المال مضاربة بالنصف وأذن له أن يدفعها مضاربة فدفعها بالثلث فإن كان

رب المال قال له على أن رزق ا بيننا نصفان فلرب المال نصف الربح وللمضارب الثاني ثلث

الربح وللأول السدس وإن قال على أن ما رزقك ا بيننا نصفان فللمضارب الثاني الثلث وما

بقي بين رب المال والمضارب الأول نصفان فإن قال له على أن ما رزق ا فلي نصفه فدفع

المال إلى آخر مضاربة بالنصف فللمضارب الثاني نصف الربح ولرب المال النصف ولا شيء

للمضارب الأول فإن شرط للمضارب الثاني ثلثي الربح فلرب المال نصف الربح وللمضارب الثاني

نصف الربح ويضمن الأول للمضارب الثاني سدس الربح من ماله .

وإذا مات رب المال أو المضارب بطلت المضاربة وإن ارتد رب المال عن الإسلام ولحق بدار

الحرب بطلت المضاربة .

وإذا عزل رب المال المضارب ولم يعلم بعزله حتى اشتري وباع فتصرفه جائز وإن علم بعزله

والمال عروض فله أن يبيعها ولا يمنعه العزل من ذلك ثم لا يجوز أن يشتري بثمنها شيئا آخر

وإن عزله ورأس المال دراهم أو دنانير قد نصت فليس له أن يتصرف فيه .
وإذا افترقا وفي المال ديون وقد ربح المضارب فيه أجبره .
الحاكم على اقتضاء الديون وإن لم يكن له ربح لم يلزمه الاقتضاء ويقال له : وكل رب
المال في الاقتضاء .

وما هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال فإن زاد الهالك على الربح فلا
ضمان على المضارب فيه وإن كانا قد اقتسما الربح والمضاربة بحالها ثم هلك المال أو بعضه
ترادا الربح حتى يستوفي رب المال رأس المال فإن فضل بشيء كان بينهما وإن عجز عن رأس
المال لم يضمن المضارب وإن كانا قد اقتسما الربح وفسخا المضاربة ثم عقداها فهلك المال
لم يترادا الربح الأول .

ويجوز للمضارب أن يبيع بالنقد والسيئة ولا يزوج عبدا ولا أمة من مال المضاربة